



<https://ui.ac.ir/en>

Journal of Research in Arabic Language

E-ISSN: 2322-4649

Document Type: Research Paper

Vol. 13, Issue 1, No.24, Spring & Summer 2021, p1-2.

Received: 27/02/2017 Accepted: 20/05/2020

Are Sentences that Begin with Kāna and other Similar Auxiliary Verbs Nominal or Verbal? (With an Emphasis on Their Implications)

Ali Babaei Domtasouj

Ph. D. Student of Arabic Language and Literature, Faculty of Theology and Islamic Thought, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran
babaei.ali88@yahoo.com

Gholamreza Karimi Fard*

*Corresponding author: Associate Professor of Arabic Language and Literature, Faculty of Theology and Islamic Thought, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran
ghkarimifard@yahoo.com

Sadegh Sayyahi

Assistant Professor of Arabic Language and Literature, Faculty of Theology and Islamic Thought, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran

Mahmoud Abdanan mahdizadeh

Associate Professor of Arabic Language and Literature, Faculty of Theology and Islamic Thought, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran
abdanan_mh@yahoo.com

Abstract

The sentence in Arabic is divided into two categories of nominal and verbal sentences. Essentially, a nominal sentence begins with a noun, while a verbal sentence begins with a verb. Each of these sentences has its own particular implication. As Kāna and its sisters play an important role in the Arabic language in terms of their functions, this study attempts to investigate sentences that begin with them to determine whether they are nominal or verbal. Therefore, it is essential to identify whether the sentences are nominal or verbal, particularly after we saw in some contemporary grammar books that some of the sentences starting with Kāna and its sisters are considered nominal. This issue is important in terms of sentence composition that has a valuable and high status in Arabic. Kāna and its sisters are also important in providing a rigorous scientific method for the compositions of kāna and its sisters. This research was conducted to provide more insight into this field and removing ambiguities. It employed a scientific methodology for examining sentences that began with Kāna and its sisters. In this research, we relied on grammarians to show that the criteria for determining a nominal or verbal sentence are its beginning, and to reinforce our stance, we have provided reliable evidence. The results showed that sentences beginning with Kāna and its sisters were never nominal but verbal. The most important reasons are the adoption of verbal markers, the presence of semantic predicates and their occurrence after conditional particles, ease of teaching, and meanings of annullers (or al-Naskh). All of these issues are discussed in detail in this research.

Keywords: Kāna and Its Sisters, Implications, Nominal Sentence, Verbal Sentence.

الجمل المصدّرة بـ"كان" وأخواتها اسمية أم فعلية؟ نظراً إلى دلالاتها

- على بابائي دم طسوج *
غلامرضا كريمي فرد **
صادق سياحي ***
محمود آبدانان مهدي زاده ****

الملخص

تنقسم الجملة في اللغة العربية - اعتماداً على صدرها الأصيل - إلى الاسمية والفعلية، أما الجملة الاسمية فهي التي يتصدرها اسم بالأصالة؛ وفي المقابل لها الجملة الفعلية، وهي التي يتصدرها فعل بالأصالة. ولكل واحد منهما دلالة خاصة. بما أنّ "كان" وأخواتها تلعب دوراً هاماً في اللغة العربية من جهة الاستخدام، فقد تطرّقنا إلى دراسة الجمل المصدّرة بها؛ لنبيّن هل هذه الجمل اسمية أم فعلية؟ فاسمية هذه الجمل أو فعليتها من القضايا المهمة التي تجب معرفتها، ولا سيما بعد أن وجدنا بعض النحويين يعدّونها اسمية، كما هو الحال في الكتب النحوية التعليمية المعاصرة. فأهميتها من أهمية إعراب الجمل نفسه؛ إذ يحتلّ مكانة مرموقة ودرجة عالية في اللغة العربية، كما تبرز أهميتها أيضاً في تقديم المنهج العلمي المدقّق لإعراب "كان" وأخواتها. بناءً على ما تقدّم، يهدف هذا المقال إلى تبيين الرأى السديد الراجح في هذا المجال، كما يهدف إلى كشف اللبس الذي حصل من جراء ذلك، ويقدم منهجاً علمياً ينبغي أن يتبع في إعراب الجمل المصدّرة بـ"كان" وأخواتها. ولقد بذلنا جلاً جهودنا في إثبات أنّ الميزان في انقسام الجملة إلى الاسمية أو الفعلية هو صدرها، معتمدين على آراء النحاة، ومبدئين الرأى في هذه المسألة، بالاستناد إلى الأدلة والشواهد المعتمدة. فانكشف لنا من خلال البحث أنّ الجمل المصدّرة بـ"كان" وأخواتها فعلية، لا اسمية لعدّة أسباب، أهمّها: قبولها علامات الأفعال، ووجود الإسناد المعنوي، ووقوعها بعد أدوات الشرط، ومسألة السهولة في التعليم ودلالة النسخ. وسنشير إلى ذلك كلّ في هذا المقال بصورة تفصيلية.

الكلمات المفتاحية: كان وأخواتها، الدلالة، الجملة الاسمية، الجملة الفعلية

١- تاريخ التسلم: ١٣٩٥/١٢/٩هـ.ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٩/٢/٣١هـ.ش.

- Email: babaei.ali88@yahoo.com * طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة شهيد چمران أهواز، أهواز، إيران
- Email: ghkarimifard@yahoo.com ** أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة شهيد چمران أهواز، أهواز، إيران (الكاتب المسؤول)
- *** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة شهيد چمران أهواز، أهواز، إيران
- **** أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة شهيد چمران أهواز، أهواز، إيران

Copyright©2021, University of Isfahan. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>), which permits others to download this work and share it with others as long as they credit it, but they cannot change it in any way or use it commercially

Doi: 10.22108/rall.2019.102755.1021

١. المقدمة

بناء على التعريف الشائع في الكتب النحوية، فالنحو علمٌ بقوانين الكتابة والقراءة لصيانة اللسان من الخطأ، فهو مجموعة من قواعد وقوانين وُضعت من قبل العلماء أو قُبِلت عن طريق استخدامها في اللغة، فهي تعين المُعرب في إعراب الجمل ومفرداتها حتى يتجنب الوقوع في الخطأ، حيث يقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها.

أما فائدة علم النحو فيعود إلى إعانة المعرب في فهم المعنى الصحيح للكلام وإلى إفادة الغرض له. فمن يتكلم أو يكتب بالعربية أو يعلمها، تجب عليه رعاية القواعد النحوية؛ لأنَّ عدم الاهتمام بهذه القواعد سيؤدِّي إلى التغيير في بناء الكلام، مما يخلُّ بالمعنى المراد من قبل المتكلم. وعلى هذا الأساس، فمن الواجب أن يقوم المعلمون الكرام باستخدام القواعد النحوية وتعليمها بأسلوب علمي دقيق وصحيح. وهذا الأمر لا يمكن الوصول إليه إلا بالبحث وإمعان النظر في هذه القواعد.

وبما أنَّ "كان" وأخواتها تلعب دوراً مهماً في اللغة العربية، من حيث الاستخدام، فقد تطرَّقنا إلى دراسة الجمل المصدرية بها، لنبين هل هذه الجمل اسمية أم فعلية؟ فقد رأى البعض من النحويين أنَّ الجمل المصدرية بـ"كان" وأخواتها اسمية اعتماداً على كونها اسمية في الأصل وأيضاً لفقد الإسناد بينها وبين اسمها؛ بينما نلاحظ أنَّ انقسام الجملة إلى الاسمية والفعلية يعود إلى تركيب الكلمات وائتلافها، لا إلى عملية الإسناد، ولا إلى الأصالة في الاسمية. ولقد بذلنا جُلَّ جهودنا في إثبات أنَّ الميزان في انقسام الجملة إلى الاسمية والفعلية هو صدرها، معتمدين على آراء النحاة ومبدين الرأي فيها بالاستناد إلى الأدلة والشواهد. والغاية من هذه الدراسة فتح آفاق جديدة أمام الدارسين في اللغة العربية. والمنهج الذي اخترناه منهج علمي مدقق يشتمل على دراسات تطبيقية في إعراب الجمل المبدوءة بـ"كان" وأخواتها.

١.١. خلفية البحث

بعد البحث والتحري والاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في مختلف المكتبات والمواقع الإلكترونية، لم نثر على دراسة أو مقالة علمية محكمة تتحصر في هذا الموضوع، وإن كان أصحاب النحو تطرَّقوا إليه أثناء مناقشاتهم ودراساتهم؛ ولكنهم لم يصلوا إلى نتيجة مستوعبة. ومن اللافت أن ما يميز هذه الدراسة من نظرائها يرجع إلى أنَّ تحليل آراء النحاة حول الموضوع ونقد هذه الآراء لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل.

وعلى هذا الأساس، لم يتطرق أحد لمثل هذه الدراسة سابقاً، حيث تكاد هذه المقالة تكون فريدة في نوعها على حد ما درسناها؛ ولذلك حاولنا في هذا البحث نقد ودراسة إعراب الجمل المبدوءة بـ"كان" وأخواتها مستندين إلى المصادر الرئيسية وآراء النحاة المشهورين، كابن هشام الأنصاري، وابن مالك، وغيرهما من النحويين.

٢. الكلام والجملة

إنَّ الجملة مصطلح ذو جدل واسع عند النحاة، فمنهم من جعلها مرادفة للكلام باعتماد شرط الإفادة، كابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري؛ إذ إنَّ «الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل» (ابن جني، د.ت، ج ١، ص ٣٢)، «ومنهم من حاول التفريق بينهما لتعريف الجملة، كرضي الدين الأسترباذي الذي جعل الجملة ما تضمن معنى الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته» (ابن حاجب، د.ت، ص ٨).

والكلام عند بعض النحاة هو «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها» (ابن عقيل، د.ت، ص ١٩)، خلافاً للغويين؛ لأنه في اللغة: «اسم لكل ما يُتكلَّم به مفيداً أو غير مفيد» (المصدر نفسه، ص ١٩). «فالكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسُن السكوت عليه» (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٧).

والجملة - كما أشرنا - قضية إسنادية سواء كانت اسمية أو فعلية، وهي «عبارة الفعل وفاعله، كـ"قام زيد"، والمبتدأ وخبره، كـ"زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: "ضرب اللص"، و"أقائم الزيدان"، و"كان زيد قائماً"، و"ظننته قائماً"، وكذا "إن قام زيد" (المصدر نفسه).

من هذا المنطلق، ليس الكلام والجملة مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس؛ لأنَّ الجملة لا تشترط فيها الإفادة، كما تشترط في الكلام. فلهذا يقال: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة. ويصرِّح السيوطي بأنَّ «هذه الجمل ليست مفيدة فليست كلاماً» (د.ت، ص ١٣)، كعبارة "إن قام زيد"، و"إن قام زيد أقم"؛ فالجملة الأولى شرطية ليست بالكلام؛ لأنها لا تفيد، وأما الثانية فهي الكلام؛ لأنها تفيد فائدة يحسن السكوت عليها. فلربما تكون بعض الجمل كلاماً، ولكنَّ الكلام بأكمله يُعدُّ ضمن دائرة الجمل لا يخرج عنها؛ فإذن الجملة أعم من الكلام. «فلا يشترط فيما نسميه جملةً، أو مركباً إسنادياً، أن يفيد معنى تاماً مكتفياً بنفسه، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاماً، فهو قد يكون تام الفائدة، نحو: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ (المؤمنون ٢٣: ١)، فيسمى كلاماً أيضاً، وقد يكون ناقصها، نحو: "مهما تفعل من خير أو شر"، فلا يُسمى كلاماً» (الغلانيني، ٢٠٠٤م، ص ٦٠٤).

٢-١. صور تأليف الكلام

يتحدَّث ابن هشام الأنصاري في كتابه *قطر الندى وبل الصدى*، عن صور تأليف الكلام قائلاً: إن الكلام «يتألف من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء أو من فعل وأربعة أسماء» (١٤٢٨هـ، ص ٥٩). فتكون صور تأليف الكلام عنده ستاً: «أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور؛ الأولى: أن يكونا مبتدأً وخبراً، نحو: "زيد قائم"؛ الثانية: أن يكونا مبتدأً وفاعلاً سداً مسدَّ الخبر، نحو: "أقائم الزيدان؟". وإنما جاز ذلك؛ لأنه في قوَّة قولك: "أيقوم الزيدان؟"، وذلك كلام تام لا حاجة به إلى شيء؛ الثالثة: أن يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعلٍ سداً مسدَّ الخبر، نحو: "أمضروب الزيدان؟"؛ الرابعة: أن يكونا اسم فعل وفاعله، نحو: "هيهات العقيق"؛ فـ"هيهات" اسم فعل بمعنى بُعد و"العقيق" فاعل به» (المصدر نفسه، ص ٦٠).

نفهم من كلام ابن هشام دلالة الصدر في الجملة؛ يعني إنَّ الجملة إذا بُدئت بالاسم، فهي جملة اسمية، ولو كان الاسم الواقع في صدرها له فاعل أو نائب فاعل، كـ"أقائم الزيدان؟"، و"أمضروب الزيدان؟". ففي الأولى، "قائم" اسم يشبه الفعل في العمل؛ لأنه مبتدأ وصفي معتمد على الاستفهام، ورفع "الزيدان" على الفاعلية، وفي الثانية "مضروب" رفع "الزيدان"، على أنه نائب الفاعل؛ وذلك لأنَّ اسم المفعول يعمل عمل الفعل المجهول؛ فإذن كل مبتدأ وصفي مسبوق بنفي أو استفهام يرفع الاسم الواقع بعده على أنه فاعل أو نائب فاعل سداً مسدَّ الخبر، كما جاء في النموذجين السابقين.

«أما ائتلافه من فعل واسم، فله صورتان: إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: "قام زيد"؛ والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل، نحو: "ضرب زيد". أما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً: إحداهما جملة الشرط والجزاء، نحو: "إن قام زيد قمت"؛ والثانية جملتا القسم وجوابه، نحو: "أحلف بالله لزيد قائم". أما ائتلافه من فعل واسمين، فنحو: "كان زيد قائماً". وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء، فنحو: "أعلمتُ زيداً قائماً". وائتلافه من فعل وأربعة أسماء، فنحو: "أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً" (المصدر نفسه).

اتضح لنا مما سبق، أنّ دلالة اللفظ في الصدر هي التي يجب أن نأخذ بها في تقسيم الجملة. بناء على هذا، فقد عدّ ابن هشام الجملة اسمية، إذا صُدّرت بالاسم بغضّ النظر عن كون الاسم الواقع في صدر الجملة له خبر أو مرفوع أغنى عن الخبر، وعدّها فعلية، إذا بُدّئت بالفعل، سواء أكان الفعل تامّاً أو ناقصاً. فعلى هذا الأساس، تنقسم الجملة إلى الاسمى والفعلية. والآن نتناول أقسام الجملة ثمّ نتطرّق إلى تعريف الجملة الاسمى والفعلية الذي هو مدار بحثنا.

٢-٢. أقسام الجملة عند النحاة

لقد اهتمّ النحاة القدامى بالجملة وتقسيمها اهتماماً بالغاً، حيث لكل منهم نظرة خاصة في دراسته للجملة. فقد «قسم النحويون الجملة بحسب ما تبدأ به فإن كان اسماً سمّوها جملة اسمية، وإن كان فعلاً سمّوها جملة فعلية وحصرها الجملة في هذين النوعين ثم زاد ابن سراج الجملة الظرفية» (الخالدي، ٢٠٠٥م، ص ٢٢).

وهناك من زاد عليها إلى أربعة وأكثر. ونجد أنّ هيكل التقسيم بصفة عامة يكون بحسب التركيب: الجملة الصغرى والجملة الكبرى، ويكون بحسب النوع: الجملة الاسمى والجملة الفعلية، ويكون بحسب الحكم: جملاً لها محل من الإعراب وجملاً ليس لها محل من الإعراب.

ويتناول القدماء أنواع الجمل من منطلقات، فمنها المنطلق الوظيفي العام، فقالوا: «الكلام خبر وإنشاء. وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع، ويرى ابن هشام أنّه ينحصر في الخبر والإنشاء، إذا كلها ترجع إليها فقالوا: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية والمنطلق الثاني تركيبى» (عبادة، ٢٠٠٧م، ص ١٣١). وقد اختلفت التقسيمات للجملة العربية من حيث تعددها. فهناك من يرى أن الجملة العربية نوعان: الاسمى والفعلية، ويمكن التمييز بينهما.

ومن النحويين من قاموا بتقسيم واسع للجملة: الجملة الصغرى والجملة الكبرى، «الكبرى هي الاسمى التي خبرها جملة، نحو: "زيد قائم أبوه"، و"زيد أبوه قائم". والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثاليين، وهي الجملة المخبر بها عن مبتدأ، نحو: "الظلم مرتعه وخيم"؛ فـ"مرتعه وخيم" جملة صغرى وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" (قلاتي، د.ت، ص ٥٧٠).

وها هو جمال الدين بن هشام في كتابه مغني اللبيب، جعل الجملة على ثلاثة أقسام: «اسمى، فعلية وظرفية. فالأولى مثل: "زيد قائم"؛ والثانية مثل: "قام زيد"؛ والثالثة هي التي صدرها ظرف أو مجرور نحو: "أعندك زيد؟" (ترزي، ١٩٦٩م، ص ٢٠٢). «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية» (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٨). والصواب أنها من قبيل الفعلية. «أما تقسيم الجمل من حيث الإعراب، فهي متعددة ومحصورة في الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب» (المصدر نفسه، ص ٣٦٣ و٣٨٨).

وقصارى القول، أن المقصود ههنا اصطلاح الجملة التي تدلّ على وجود علاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل كما أشرنا إليه. والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين للأخرى وفسرت نسبة بأنها «إيقاع التعلق بين الشئيين» (حاطوم، د.ت، ص ١٢٦-١٢٧؛ عبد اللطيف، ١٤١٠هـ، ص ٢١٨). فبذلك الجملة نوعان: اسمى وفعلية؛ وهي أولى الثنائيات النحوية للجملة، والتي دأب عليها النحاة حتى في عصرنا الحاضر.

٢-١. تعريف الجملة الاسمية والفعلية

الجملة الاسمية «هي التي صدرها اسم، كـ"زيد قائم"، و"هيئات العقيق"، و"قائم الزيدان"» (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٨)، أو «ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر، نحو: "الحق منصور" أو ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: "إن الباطل مخذول"، و"لاريب فيه"، و"ما أحد مسافراً"، و"لارجل قائماً"، و"إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية"، و"لأت حين مناص"» (الغلاييني، ٢٠٠٤م، ص ٦٠٤). إن النواسخ في هذه الأمثلة من نوع الحروف. فهي لا عبرة بها في تقسيم الجملة إلى الفعلية والاسمية. وأما الجملة الفعلية ف«هي التي صدرها فعل، كـ"قام زيد"، و"ضرب زيد"، و"كان زيد قائماً"، و"ظننته قائماً"، و"يقوم زيد"، و"قم"» (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٨)، أو «ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: "سبق السيف العذل"، أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: "يُنصر المظلوم" أو الفعل الناقص واسمه وخبره، نحو: "يكون المجتهد سعيداً"» (الغلاييني، ٢٠٠٤م، ص ٦٠٤).

فانقسام الجملة إلى الاسمية والفعلية يعود إلى ركنها الأول، ولا إلى النظر إلى كون الفعل تاماً رافعاً الفاعل. بعبارة أخرى، أن ما يُلفت الانتباه هنا، هو تركيب الكلام واتلافه. فالكلام - كما ذكر سابقاً - يتركب من كلمتين أو أكثر أو من جملتين. فالمعول عليه هو صدر الكلام الأصيل، بحيث إذا كان صدرها فعلاً فالجملة فعلية، وإذا كان اسماً فهي اسمية. و«المراد من الأصالة هو أن يكون تقدّمه أصلياً، لا طارئاً لسبب بلاغي كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر، في مثل: "محمدًا أكرمت". فإن هذا التقدم البلاغي ليس أصيلاً» (حسن، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٣٨٤)؛ وأيضاً لا عبرة بما تقدّم من الحروف في تقسيم الجملة إلى الاسمية أو الفعلية. فالجملة في الأمثلة التالية اسمية: "أقائم الزيدان؟"، و"أزيد أخوك؟"، و"لعل أباك منطلق"، و"ما زيد قائماً؛ لأنها قد بُدئت أصالةً بالاسم؛ وأما الجملة فعلية في الأمثلة التالية: "أقام زيد"، و"إن قام زيد"، و"قد قام زيد"، و"هلا قمت؛ لأنها قد صُدّرت بالفعل أصالةً.

فيستفاد من ذلك أن المعبر هو الصدر في الأصل، وإن تأخر في التركيب. أما في العبارات التالية فالأسماء قد تأخرت، فالجملة فعلية، وليست اسمية: "كيف جاء أخوك"، و"خائباً رجع القائد"، و«فأي آيات الله تُتكرون» (الغافر ٧٦: ٨١)، و«فريقاً كدّبتهم وفريقاً تقتلون» (البقرة ٢: ٨٧)، و«خشعاً أبصارهم يخرجون» (القمر ٥٤: ٧)، وكذا قولنا "يا طالب"، و«إن أحد من المشركين استجارك» (التوبة ٩: ٦)، و«والليل إذا يغشى» (الليل ٩٢: ١). فـ"كيف" في العبارة الأولى حال مقدّمة على عاملها؛ لأنها مما لها الصدارة، و"خائباً" في العبارة الثانية حال مقدّمة على عاملها أيضاً، و"أي" في العبارة الثالثة مفعول به مقدّم على الفعل والفاعل، لأنه مما له الصدارة، و"فريقاً" في العبارة الرابعة مفعول به مقدّم على الفعل وفاعله أيضاً، و"خشعاً" في العبارة الخامسة حال مقدّمة على عاملها، وكلها في مرتبة التأخير، و"طالب" في العبارة السادسة مفعول به ومنصوب محلاً لفعل محذوف وجوباً، تقديره: "أدعو طالباً فقام مقامه حرف النداء، و"أحد" في العبارة الأخيرة فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره: "إن استجارك أحد" يفسره المذكور، وآية «والليل إذا يغشى» فعلية؛ لأنّ التقدير "أقسم بالليل". إذن الجملة السابقة كلها فعلية؛ لأنها قد بُدئت بالفعل بدءاً أصيلاً.

والجدير بالذكر أن «الجملة الظرفية وهي المصدرية بالظرف أو الجار والمجرور، نحو: "أعندك زيد"، و"أفي الدار زيد"، يُعدّ نوعها باعتبار ما يتعلّق به الظرف أو الجار والمجرور» (شيرازي، ١٣٨٠هـ، ص ٣٧). فإذا قدرنا العامل أو المتعلّق اسماً، كـ"كائن" أو "مستقر"، فالجملة اسمية، والتقدير: "أكائن أو مستقرّ عندك زيد" أو "أكائن أو مستقرّ في الدار زيد". فالظرف والمجرور هنا لغو. وإذا قدرناه فعلاً، كـ"كان" أو "استقر"، فالجملة حينئذٍ فعلية، والتقدير: "أكان أو استقرّ عندك زيد"، و"أكان أو استقرّ في الدار زيد".

فالظرف والمجرور هنا لغو أيضاً. إذن الجملة الظرفية تُلحق بالجمليتين الفعلية والاسمية، «وإن قَدَرنا المرفوعَ فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما فالجملة حينئذٍ تعتبر ظرفية ولا غير» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٢٨هـ، ص ٣٥٨).

٢-٢-٢. ما الفرق بين الجمليتين الاسمية والفعلية؟

كما نلاحظ أن الفرق الأساس بين الجمليتين الاسمية والفعلية يعود إلى تعريفهما. هناك فروق دلالية أخرى بينهما، نشير إليها بشكل موجز: أولاً: بما أن الفعل يدل على الحدث والزمن، فالجملة الفعلية تُفيد التجدد والحدوث خلافاً للجملة الاسمية؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاحة ٢: ١). فلكلمة "الحمد" وجهان إعرابيان: الرفع والنصب. ففي حالة الرفع، تُعد الجملة اسمية تدل على ثبوت الحمد لله تعالى. وأما في حالة النصب، فهي مفعول مطلق للفعل المقدر: "نحمد" أو مفعول به لفعل "الزموا"، والتقدير: "نحمد الحمد" أو "الزموا الحمد". إذن هاتان الجمليتان فعليتان تدلان على التجدد والحدوث، كما يقول الزمخشري في الكشاف: «رفع الحمد يفيد الثبوت والاستقرار ونصبه يفيد الحدوث والتجدد» (١٩٩٨م، ص ٨).

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾ (الذاريات ٥١: ٢٥). ففي هذه الآية، "سلام الملائكة" استعمل في جملة فعلية و"سلام إبراهيم (عليه السلام)" استعمل في جملة اسمية، والتقدير في الأولى: "نسلم عليك سلاماً"، وفي الثانية: "سلام عليكم". مع وقفة قليلة عند الجمليتين الاسمية والفعلية، نرى أن الأولى تدل على الحدوث والتجدد؛ لأن الملائكة قالوا سلاماً واحداً على إبراهيم (عليه السلام)، بينما الثانية تدل على الثبوت والدوام، كما قال البيضاوي ذيل هذه الآية (٢٠٠٠م، ص ٣٢٣).

في الواقع، إبراهيم (عليه السلام) قال سلاماً دائماً. والدليل على ذلك هذه الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (النساء ٤: ٦)، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ يَقَعُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (آل عمران ٣: ٤٠). فالجملة الأولى فعلية؛ إذا مسندها فعل، والجملة الثانية اسمية؛ إذ مسندها اسم، كما يقول السامرائي: «إن الجملة التي مسندها فعل إنما تدل على الحدوث تقدم الفعل أو تأخر، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت» (د.ت، ج ١، ص ١٥).

فهاتان الجمليتان حالتان الأولى فعلية، لأن الكبر يتجدد شيئاً فشيئاً، والثانية اسمية والخبر "عافر"، لأن الوصف يعني "عافر" لازم لها وليست وصفاً طارئاً غير ملازم؛ ثانياً: أن التقديم للاسم أو الفعل في التركيب الذي يقبل ذلك يشعر بأهمية المقدم. فإن قيل مثلاً: "سافر زيد"، فهذه الجملة فعلية. فإذا قدم "زيد"، فقيل: "زيد مسافر" تعد الجملة اسمية. ففي الفعلية، بُني الاسم على الفعل وجعل الفعل هو الأهم، وفي الاسمية بُني الفعل على الاسم، فاحتمل الفعل ضميره فتعددت الدلالة. فقد دلت الجملة أولاً على أهمية الاسم واعتناء المتكلم أو المخاطب به ودلت ثانياً على التأكيد لتكرار الإسناد؛ ثالثاً: أن الجملة الاسمية أكثر لواحق من الفعلية؛ ذلك لأنها قد تتركب من اسم وفعل. فكل ما تحمل الفعل من لواحق الجملة الاسمية ولواحقه أيضاً. ومن لواحق الجملة الاسمية هي التوابع، كالنعت، والعطف، والتوكيد، والبدل. وبذلك، يتضح أن لواحق الجملة الاسمية تتعدّد تعدداً واسعاً.

٣. الجمل المصدرة بـ"كان" وأخواتها

"كان" وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، وترفع الأول وتنصب الثاني، نحو: "كان الطفل ضاحكاً". وهناك تعليان لهذه التسمية؛ أولهما أنّ الأفعال الناقصة سميت بذلك؛ «لأنّها لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام تامّ، بل لا بدّ من ذكر المنصوب ليتم الكلام فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنّه في الأصل خبر للمبتدأ وإنّما نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة. فإنّ الكلام يعتقد معها بذكر المرفوع ومنصوبها فضلة خارجة نفس التركيب؛ وثانيهما يذهب إلى أنّ سبب التسمية كونها لا تدلّ إلا على الزمن فقط، بخلاف الفعل التام الذي يدل على الزمن والحدث معاً» (حسن، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٤٢). و«قيل إنما سميت بذلك، لنقصان عددها بالنسبة إلى الأفعال التامة» (المدرس الأفغاني، ١٤٠٥هـ، ص ٧٦).

على أيّة حال، بما أنّ للأفعال الناقصة دوراً هاماً في اللغة العربية، وأيضاً بما أنّ الجمل المصدرة بها تُعدّ تارة اسمية وتارة أخرى فعلية، بحيث يحصل اللبس عند متعلمي العربية المعاصرين. فلا بدّ أن نقوم بإثبات ما نراه من أن الجمل المتصدرة بها جمل فعلية، معتمدين في ذلك على الأدلة والبراهين القاطعة مع الأخذ بآراء النحاة في هذا الشأن. ولكن قبل القيام بذلك ينبغي علينا أن الأمر خلاف ذلك.

من هذه الكتب هو كتاب قواعد عربي ٣، من منشورات جامعة بيام نور بإيران. فقد ورد في هذا الكتاب حول "كان" وأخواتها قوله: «الجملة المصدرة بالأفعال الناقصة جملة اسمية» (ميرحسيني، ١٣٨٢هـ ش، ص ٤٨)، ثمّ ضرب مثلاً لذلك: "كان الله عادلاً"، واعتبرها جملة اسمية (المصدر نفسه، ص ٤٨).

ومن هذه الكتب أيضاً كتاب الطريقة الجديدة للإعراب والتحليل الصرفي في اللغة العربية، لمحمد حسن تقيّه. فقد قال الكاتب في إعراب جملة "مهما كانت" في عبارة "أخشى من الشدائد مهما كانت": «"مهما" خبر "كان" المقدم منصوب محلاً و"كانت" فعل ناقص اسمه ضمير هي المستتر فيه جوازاً والجملة اسمية شرطية مجزومة محلاً بـ"مهما"، وجواب الشرط محذوف تقديره: "لا أخشى"» (١٣٨٠هـ ش، ص ٤٢). نرى تناقضاً واضحاً في إعراب هذه الجملة؛ لأنّ الفعل يكون في موضع الشرط عادةً، لا في الجملة الاسمية. فكيف تكون جملة اسمية شرطية مجزومة؟! وقد ورد أيضاً في موضع آخر في إعراب "كان" في: "أهازلاً كان المحدث أم جاداً": «"كان" فعل ناقص اسمه المحدث والجملة اسمية» (المصدر نفسه، ص ٦٣).

وفي موضع آخر، اعتبر الكاتب "كان" التامة فعلية و"كان" الناقصة اسمية في تركيبين مختلفين لجملة واحدة، هي: "سوف أرى الفيلم كائناً ما كان". وقال فيها: «"كان" فعل تام فاعله ضمير هو المستتر فيه جوازاً والجملة فعلية أو "كان" فعل ناقص اسمه ضمير هو المستتر فيه جوازاً خبره محذوف والجملة اسمية» (المصدر نفسه). كما وضحنا، أن التام والناقص قيدان للفعل ولا عبارة بالقيّد في اسمية الجملة أو فعليتها.

إضافة إلى ذلك، وجدنا أيضاً في بعض الكتب البلاغية التعليمية اعتبار هذه الجمل اسمية. وهذا طبعاً بسبب تأثير الكتب النحوية. ومن هذه الكتب البلاغية هو جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي. لقد جاء في هذا الكتاب في تطبيق عام حول مقاصد وأغراض الجمل والأخبار في البيت التالي:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبٌ

«جملة "يكون وراءه فرجٌ قريبٌ"، جملة خبرية اسمية من الضرب الابتدائي، المسند إليه فيها "فرجٌ" والمسند "وراءه"، والحكم مقيّد بالناسخ "يكون" لإفادة الاستقبال» (١٤٢٠هـ، ص ١٤٦). وأيضاً في موضع آخر في الكتاب المذكور ذكر «أنّ جملة "ما برح المقصر نادماً"، جملة خبرية اسمية من الضرب الابتدائي، والمراد بها الذم» (المصدر نفسه، ص ٩٧).

وجاء أيضاً في كتاب شرح جواهر البلاغة في توضيح "ما مجتهدٌ صاحبك"، «أنها جملة خبرية فعلية من الضرب الابتدائي» (عرفان، ١٣٨٢هـ ش، ص ٢٠٠). والجدير بالذكر أننا بيّنا في هذه المقالة المنهج الصحيح لمثل هذه الجمل في تقسيمها إلى الفعلية أو الاسمية. أما أدلتنا فهي ما يلي:

✽ المعيار الرئيس في تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية هو تركيب الكلمات وائتلافها، حيث إذا بُدئ التركيب أو الجملة بالاسم فهي اسمية، نحو: "الطالب نَجَحَ في الامتحان"؛ وإذا بدئت بالفعل فهي فعلية، نحو: "كان الجوُّ بارداً"، بغض النظر عن كون الفعل تاماً أو ناقصاً أو عن كون الاسم الواقع في صدرها مبتدأً له خبر أو مبتدأً وصفيّاً له فاعل أو نائب فاعل أغنيا عن الخبر، نحو: "أقائمُ الزيدانِ؟" و"أمضروبُ الزيدانِ؟"؛ وكذلك اسم الفعل، نحو: "هيهات الظلم منّا". فتبيّن لنا مما مضى أنّ الجملة اسمية إذا كان في صدرها اسم، وفعلية إذا كان في صدرها فعل، بناء على ما استنتجنا مما ذهب إليه النحاة، كما أشرنا إليه سابقاً باليسر والتفصيل.

ومن اللافت أن الحرف الواقع في صدر الجملة لا يُلتفت إليه؛ لأنه لا عبرة به لعدم استقلاله. والمعيار هو الكلمة التي تأتي بعده، نحو: "لعلَّ أباك منطلق"، و"هل تعلّمت النّحو؟". فالجملة الأولى اسمية، والثانية فعلية. والمعتبر أيضاً في هذا المعيار هو أن تُبدأ الجملة بالاسم أو الفعل بدءاً أصيلاً، كما فصلنا ذلك فيما تقدم من الكلام.

✽ مما لا شك فيه، أنّ "كان" وأخواتها أفعال بأدلة شتى تأتي بها فيما يلي. ففعلية "كان" وأخواتها تُثبت أنّ الجمل المصدّرة بها فعلية. وأمّا الأدلة فما يلي:

أولاً: "كان" وأخواتها تدلّ على الزمن الذي هو أحد مدلولي الفعل، وهما الحدث والزمن، نحو: "كان الطفل جارياً". «فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أنّ الطفل منسوب له شيء "هو الجري" وأن الجري تحقّق في زمن ماضٍ بدليل الفعل "كان". ولو قلنا: "يكون الطفل جارياً" لكان المراد إفادة السامع أنّ الطفل منسوب له شيء هو الجري، وأنّ الجري تحقّق في زمن حال أو مستقبل بدليل الفعل المضارع "يكون". ولو قلنا: "كُن جارياً"، لكان إفادة السامع أنّ المخاطب موصوف بتوجّه طلب معيّن إليه، هو مباشرة الجري، أي مطالبته بالجري في المستقبل بدليل فعل الأمر "كُن"» (حسن، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٤٤٨)؛

ثانياً: اختلفت النحاة حول وجود الحدث في "كان" وأخواتها. «فمنهم من ذهب إلى أنها لا تدلّ على الحدث، ومنهم من اعتقد غير هذا المذهب، ولكنّ الرأي السديد أنّها تدلّ على الأمرين: الزمن، والحدث» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢). وما قال بعضهم من أنّها سُمّيت ناقصة؛ لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر (الحدث) ليس بشيء؛ لأنّ "كان" في نحو: "كان زيد قائماً" تدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله. فجيء أولاً بلفظ دالّ على حصول ما ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنّك قلت: حصل شيء، ثمّ قلت: حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق أولاً ثم تخصيصه مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد. ولو قلنا: "قام زيد"، لم تحصل هاتان الفائدةان معاً. «فكان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده (تخصيصه) في خبره وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان

مطلق تقييدهُ في كان» (ابن حاجب، د.ت، ج ٢، ص ٢٩٠). فنستنتج من كلام ابن حاجب، أن الحدث في هذه الأفعال مضمر، وهو ذو ميزتين: إحداهما الحصول المطلق، والأخرى الحصول المقيّد (المخصّص).

وعلى هذا الأساس، أفادت هذه الأفعال الفائدة التامة، وهي الحدث والزمن. والبعض الآخر يرفضون هذا الرأي لفقدانها الفائدة، بينما رأي ابن حاجب هو الصائب؛

ثالثاً: قبولها علامات الفعل، كما جاء في البيهجة المرضية:

بتا فَعَلتَ وأتت ويا افْعَلِي ونونِ أَقبِلَنَّ، فِعْلٌ يَنْجَلِي

(١٣٧٠هـ، ص ١٣).

إنَّ الفعل - حسب ما جاء في البيت - يمتاز عن الاسم بتاء التأنيث الساكنة وبتاء الفاعل وياء الضمير ونون التوكيد خفيفةً كانت أو ثقيلة. فكلُّ هذه العلامات تلحق الأفعال الناقصة، نحو: "كانت"، و"كنت"، و"كوني"، و"ليكنَّ". إضافة إلى ذلك، أن للفعل علاماتٍ أخرى تلحق هذه الأفعال أيضاً لا نحتاج إلى بسطها، وهذه العلامات تدلُّ على فعليتها، زد على ذلك، أن اسم "كان" وأخواتها يقبل جميع أحكام الفاعل، «كالتزام التأخير وإفراد العامل والمطابقه» (الغلاييني، ٢٠٠٤م، ص ٣٦٥)، نحو: "كانت الطالبات نشيطات"، كما نقول: "نشطت الطالبات"؛

«"كان" الناقصة وأخواتها ترفع المبتدأ، أي تجدد له بدخولها رفعاً غير الأول، أي الرفع الأول الذي كان بالابتداء زال وخلفه رفع بها فاندفع ما قيل يلزم على قولهم ترفع المبتدأ تحصيل الحاصل؛ لأنَّ المبتدأ كان مرفوعاً بالابتداء قبل دخولها. فكيف ترفعه وتنصب الخبر، أي خبر المبتدأ ويسمى المرفوع بها اسماً لها حقيقة اصطلاحية وفاعلاً مجازاً؛ لأنَّ الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فمعنى "كان زيد قائماً" ثبت قيامُ زيدٍ في الماضي ويسمى المنصوب خبراً لها حقيقة اصطلاحية ومنفوعاً مجازاً» (ابن عقيل، د.ت، ص ٢٠٦). كما يقول الأسترآبادي: «الناقصة ما وضع لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى "صار زيدٌ غنياً"، أنَّ زيدا متصفاً بصفة الغنى المتصفاً بصفة الصيرورة بعد أن لم يحصل وقوله لتقرير الفاعل على الصفة، أي جعله وتثبيته عليها» (ابن حاجب، د.ت، ج ٢، ص ٢٩٠).

فيثبت كلام الأسترآبادي وابن عقيل أن هذه الأفعال تامة في المعنى، وهو دلالتها على الحصول أو اتصاف فاعلها بصفة متصفة بمصادرهما. فاتضح لنا أن اسم "كان" في الواقع فاعل مجازاً وخبرها في الحقيقة مفعول مجازاً. فهذا يدلُّ على أن الجمل المصدرة بالأفعال الناقصة فعلية.

«إنَّ ما جعل الكثير أن يعتبروا هذه الجمل اسمية هو عدم الإسناد بين هذه الأفعال واسمها؛ بينما الإسناد في هذه الجمل موجود، وهو معنوي. فالفاعل في الحقيقة يكون مصدر خبر هذه الأفعال، مضافاً إلى اسمها، كما أشرنا إلى ذلك في الدليل الثالث.

«دخول "كان" وأخواتها على المبتدأ والخبر من الأسباب التي جعلت البعض يعدون الجمل المصدرة بها اسمية! فعندما تدخل "كان" وأخواتها على الجملة الاسمية تزيل حكم المبتدأ والخبر الثابت لهما، أي يتغيّر حكم المبتدأ والخبر بعد دخولها عليها؛ لأنها من النواسخ «لإزالتها حكم المبتدأ والخبر قبل دخولهما، فالنسخ لغة هو الإزالة» (ابن معصوم المدني، د.ت، ص ١١٥)، كما يقول سيبويه: «ما كان مبتدأ قد تدخل عليه النواسخ حتى يكون غير مبتدأ وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلقاً؛ إن شئت أدخلت "كان" فقلت: كان عبد الله منطلقاً» (د.ت، ج ١، ص ٢٤). إذن إذا كانت الأفعال الناقصة ناسخة، أي تزيل حكم المبتدأ

والخير الثابت لهما قبل دخولها فكيف تكون هذه الجمل اسمية مع أنّ حكمها تغيّر بعد دخول عامل لفظي أصلي؟! بعبارة أخرى، دلالة النسخ من دلالات الجمل المصدرية بهذه الأفعال التي يعتدّ بها في فعلية هذه الجمل.

* «يجب أن يكون المبتدأ مجرداً من العوامل اللفظية الأصلية غير الزائدة؛ لأن الزائدة قد تدخل عليه ولا تمنعها من أن تكون الجملة اسمية، نحو: "هل من ناصرٍ ينصرني؟" فقولنا المجرد من عامل لفظي أخرج مدخول النواسخ» (السيوطي، دت، ص ٩٣). إذا كان الأفعال الناقصة عوامل لفظية أصلية فكيف تكون الجمل المصدرية بها اسمية؟! فنصل إلى أنّ هذه الجمل فعلية تدلّ على أنّ هذه الأفعال من العوامل الأصلية.

* مما يجب أن نلتفت إليه هو أنّ كون الفعل تاماً أو ناقصاً لا معوّل عليه في تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية، بل المعيار هو نوع الكلمة الواقعة في صدر الجملة. فإذا كان فعلاً فالجملة فعلية سواء أكان تاماً أو ناقصاً. فالتامّ والناقص قيدان للفعل، يعني الفعل التامّ والفعل الناقص يشتركان في الفعلية ويختلفان في القيد. فلا عبرة بالقيد في تقسيم الجملة.

* أما الدليل الثامن فيمكن في مسألة السهولة أو التيسير في التعليم. فاعتبار هذه الجمل فعلية يخلو من التكلف والصعوبة للتعليم بالنسبة إلى اعتبارها اسمية. فعندما نعدّها اسمية، يحتاج ذلك إلى التكلف والتقدير استناداً إلى أنها كانت اسمية في الأصل.

* إذا وقعت هذه الأفعال خبراً للمبتدأ فتعدّ فعلية، نحو: "زيد كان قائماً"، ونقول في إعرابها: "زيد" مبتدأ مرفوع، والجملة اسمية، و"كان" فعل ناقص، واسمُه ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو والجملة فعلية، خبر ومرفوع محلاً؛ فكما نقول: "كان قائماً" جملة فعلية، فجملة "كان زيد قائماً" أيضاً جملة فعلية، ونقول في إعرابها: "كان" فعل ناقص، واسمه "زيد"، والجملة فعلية ابتدائية، و"زيد" اسمها ومرفوع، و"قائماً" خبرها المفرد ومنصوب. وقس على هذا باقي الجمل المصدرية بالأفعال الناقصة.

* كما تجب في انقسام الجملة إلى الاسمية والفعلية مراعاة دلالة اللفظ في صدر الجملة لا دلالة المعنى، فإنّ اسم الفعل يدلّ على الفعل معنى، ولكن الجمل المصدرية به تعتبر جملاً اسمية حسب اللفظ.

* وقوع "كان" وأخواتها بعد أدوات الشرط يدلّ على فعلية الجمل المصدرية بها، نحو: ﴿إِنْ كُنْتَ حِثَّ بآيَةٍ فَأَتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (الأعراف ٧: ١٠٦)، فنقول: "كنت" فعلٌ من الأفعال الناقصة، وهي من النواسخ، واسمه ضمير التاء، والجملة فعلية شرطية مجزومة محلاً بـ"إن".

الخاتمة

ومما توصلت إليه المقالة ما يلي:

الجملة العربية — كما يرى النحاة — تتألف من ركنين أساسيين، هما: المسند، والمسند إليه. وهذان الركنان هما عمدة الكلام. فعلى ذلك الجملة نوعان: اسمية، وفعلية. والمعيار في تقسيم الجملة إلى الفعلية والاسمية هو صدرها الذي تبدأ به الجملة بدءاً أصيلاً، والظرفية تعود إلى متعلقها. فإذا كان متعلقها فعلاً فهي فعلية، وإذا كان اسماً فهي اسمية.

الجمل المصدرية بـ"كان" وأخواتها فعلية لا اسمية، وذلك لعدّة أسباب مما يأتي:

- تركيب الكلمات أو ائتلافها، بحيث إذا كان الصدر فعلاً تاماً أو ناقصاً فالجملة فعلية. فالمهم هو نوع الكلمة التي في صدرها؛
- يختلف رفع اسم "كان" عن رفع المبتدأ حكماً. فالأفعال الناقصة تجدد بدخولها على الجملة الاسمية رفعاً للاسم غير الأول؛
- إنَّ اسم "كان" فاعل مجازاً في الواقع والإسناد في الجمل المصدرة بالأفعال الناقصة معنوي؛ ومن ناحية أخرى ليس للإسناد دور في تقسيم الجملة إلى الفعلية والاسمية، ولو اعتبرنا عدم الإسناد بين هذه الأفعال واسمها؛
- "كان" وأخواتها تزيل ابتدائية المبتدأ بناء على مسألة النسخ؛
- عدم دخول العوامل اللفظية الأصلية على المبتدأ شرط فيه، بينما الأفعال الناقصة من العوامل اللفظية الأصلية، فتصير الجملة الاسمية جملة فعلية بعد دخولها عليها؛
- وقوع "كان" وأخواتها بعد أدوات الشرط يدل على فعلية الجمل المصدرة بها؛
- اعتبار الجمل المصدرة بـ"كان" وأخواتها فعلية خالٍ من تكلف.

المصادر والمراجع

✽ القرآن الكريم.

أ- العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: المكتبة العلمية.
- ابن حاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان. (د.ت). *الكافية في النحو لأستاذ أبي النحوي*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (د.ت). *شرح ابن عقيل على ألفية*. طهران: مؤسسة الصادق.
- ابن معصوم المدني، صدر الدين علي بن أحمد. (د.ت). *الحدائق الندية في شرح الصمدية*. قم: دار الهجرة.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله. (٢٠٠٧م). *معني اللبيب*. طهران: مؤسسة الصادق.
- _____ . (١٣٨٦هـ ش). *قطر الندى وبل الصدى*. قم: إسماعيليان.
- البيضاوي، ناصر الدين عبد الله. (٢٠٠٠م). *تفسير البيضاوي*. تحقيق محمد صبحي بن حسن ومحمود أحمد الأطرش. بيروت: دار الرشيد.
- ترزي، فؤاد حنا. (١٩٦٩م). *في أصول اللغة والنحو*. بيروت: دار الكتب.
- حاطوم، أحمد. (د.ت). *اللغة ليست عقلاً: من خلال اللسان العربي*. بيروت: دار الفكر اللبناني.
- حسن، عباس. (٢٠٠٧م). *النحو الوافي*. القاهرة: دار المعارف.
- الخالدي، كريم حسين ناصح. (٢٠٠٥م). *نظرات في الجملة العربية*. عمان: دار صفاء.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (د.ت). *الكشاف*. بيروت: دار الفكر.
- السامرائي، فاضل صالح. (د.ت). *معاني النحو*. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (د.ت). *الكتاب*. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *مع المعجم شرح جمع الجوامع*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- _____ . (١٣٧٠هـ ش). *البهجة المرضية على ألفية ابن مالك*. قم: إسماعيليان.
- عبادة، محمد إبراهيم. (٢٠٠٧م). *الجملة العربية*. بيروت: دار المعرفة.

- عبد اللطيف، محمد حماسة. (١٤١٠هـ). *الجملة في الشعر العربي*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الغلاييني، مصطفى. (٢٠٠٤م). *جامع الدروس العربية*. طهران: ناصر خسرو.
- قلاتي، إبراهيم. (٢٠٠٩م). *قصة الإعراب*. الجزيرة: دار الهدى.
- المدرس الأفغاني، محمد علي. (١٤٠٥هـ). *الكلام المفيد في شرح الصمدية*. ط ٢. بيروت: دار الحجر.
- الهاشمي، السيد أحمد. (١٤٢٠هـ). *جواهر البلاغة*. إشراف صدقي محمد جميل. قم: منشورات ذوي القربى.

ب - الفارسية

- تقيه، محمد حسن. (١٣٨٠هـ.ش). *روش نوين تجزيه و تركيب در زبان عربي*. قم: دانشگاه قم و اشراق.
- شيرازي، احمد امين. (١٣٨٠هـ.ش). *نحو روان با حديث و قرآن*. قم: دفتر تبليغات اسلامي.
- عرفان، حسن. (١٣٨٣هـ.ش). *ترجمه و شرح جواهر البلاغه*. قم: قدس.
- ميرحسيني، سيدعلي اكبر. (١٣٨٢هـ.ش). *قواعد عربي ٣*. ط ١٢. تهران: دانشگاه پیام نور.